

القانون التجاري المبادئ العامة

وفقاً لأحكام قانون التجارة العماني
مفهوم العمل التجاري • مصادر القانون التجاري العماني
الأعمال التجارية • التاجر • المتجر

الدكتور

عادل علي المقداي

دكتوراه في القانون - بلجيكا
أستاذ القانون التجاري والبحري المشارك
كلية الحقوق - جامعة السلطان قابوس



الفهرس

15.....	المقدمة
19.....	الفصل التمهيدي: التعريف بالقانون التجاري وتطوره ومصادر أحكامه
20.....	المبحث الأول: التعريف بالقانون التجاري والمبادئ التي يقوم عليها
22.....	المبحث الثاني: تطور القانون التجاري
22.....	أولاً: العصر القديم
24.....	ثانياً: الشريعة الإسلامية
25.....	ثالثاً: العصور الوسطى
27.....	رابعاً: العصر الحديث
29.....	المبحث الثالث: مصادر القانون التجاري العماني
31.....	أولاً: العقد
31.....	ثانياً: قانون التجارة العماني والقوانين الأخرى المكملة
33.....	ثالثاً: العرف
35.....	رابعاً: الشريعة الإسلامية
36.....	خامساً: قواعد العدالة

الباب الأول

الأعمال التجارية

	الفصل الأول: مفهوم العمل التجاري والنتائج المترتبة على التمييز بين العمل
40.....	التجاري والعمل المدني
41.....	المبحث الأول: مفهوم العمل التجاري
	المبحث الثاني: النتائج المترتبة على التمييز بين العمل التجاري والعمل
45.....	المدني
45.....	أولاً: تضامن المدينين في الديون التجارية
48.....	ثانياً: المهلة القضائية

- ثالثاً: قواعد الإثبات 50
- رابعاً: انتفاء نية التبرع 52
- خامساً: اكتساب صفة التاجر 53
- سادساً: الإفلاس 54
- سابعاً: الاختصاص القضائي 55
- ثامناً: العائد في الديون والقروض التجارية 57
- تاسعاً: التقادم 59
- الفصل الثاني: الأعمال التجارية في قانون التجارة العماني 60
- معيار العمل التجاري في قانون التجارة 60
- المبحث الأول: الأعمال التجارية بالطبيعة 62
- المطلب الأول: الأعمال التجارية البرية 65
- أولاً: شراء السلع والمنقولات المادية وغير المادية بقصد بيعها أو
إيجارها أو استئجارها بقصد إعادة تأجيرها 65
- ثانياً: شراء العقار بقصد الربح من بيعه بحالته الأصلية أو بعد
تجزئته وبيع العقار الذي اشترى بهذا القصد 71
- ثالثاً: عقود التوريد 73
- رابعاً: عقود العمالة 74
- خامساً: معاملات المصارف العامة والخاصة وأعمال الصرافة
والمبادلة المالية 76
- سادساً: أعمال السمسرة (الدلالة) والوكالات التجارية 78
- سابعاً: الأوراق التجارية كالكمبيالات والسندات لأمر
والشيكات 81
- ثامناً: تأسيس الشركات التجارية وبيع أو شراء أسهمها
وسنداتنا 83
- تاسعاً: المخازن العامة والرهن المرتبة على الأموال المودعة بها ... 84
- عاشراً: استخراج المعادن والزيوت والأحجار وغيرها من الثروة
الطبيعية 86
- حادي عشر: التأمين بأنواعه المختلفة 87

- ثاني عشر: المحلات المعدة للجمهور كالملاعب العامة ودور
السينما والفنادق والمطاعم ومحلات البيع بالمزايدة 91
- ثالث عشر: امتيازات المرافق العامة، كتوزيع الماء والكهرباء
والغاز وإجراء الاتصالات البريدية والبرقية والهاتفية وما إليها 93
- رابع عشر: النقل براً وبحراً وجواً 95
- خامس عشر: وكالات الأعمال ومكاتب السياحة والتصدير
والاستيراد 98
- سادس عشر: الأعمال المتعلقة بالطباعة والنشر والصحافة
والإذاعة والتلفزيون ونقل الأخبار أو الصور والإعلانات وبيع
الكتب 99
- سابع عشر: إنشاء المصانع وإن كانت مقترنة باستثمار زراعي
والتعهد بالإنشاء والصنع 101
- ثامن عشر: الأعمال المتعلقة بمقاولات التشييد والإنشاءات
وتعديلها وترميمها وهدمها 103
- المطلب الثاني: الأعمال التجارية البحرية والجوية 105
- أولاً: إنشاء السفن والطائرات وبيعها وشراءها وإيجارها
واستئجارها وإصلاحها 106
- ثانياً: العقود المتعلقة بأجور ورواتب ربان السفينة وملاحيها
وملاحي الطائرات وسائر العاملين عليها 107
- ثالثاً: الإقراض والاستقراض 108
- رابعاً: النقلات البحرية والجوية وكل عملية تتعلق بها 109
- خامساً: التأمين البحري والجوي بأنواعه المختلفة 111
- المبحث الثاني: الأعمال التجارية بالتبعية 113
- أولاً: صدور العمل من شخص اكتسب صفة التاجر 114
- ثانياً: يجب أن يكون العمل الذي أجراه التاجر مرتبطاً أو
مسهلاً لأعمال تجارته 116
- المبحث الثالث: الأعمال التجارية المختلطة 120

الباب الثاني

التاجر والمتجر

- الفصل الأول: التاجر..... 128
- المبحث الأول: شروط اكتساب صفة التاجر..... 129
- المطلب الأول: شروط اكتساب التاجر الطبيعي لصفة التاجر..... 129
- أولاً: ممارسة الشخص باسمه ولحسابه الأعمال التجارية..... 130
- ثانياً: اتخاذ الشخص الأعمال التجارية حرفة له..... 132
- ثالثاً: الأهلية التجارية..... 137
- المطلب الثاني: التاجر المعنوي..... 140
- أولاً: الشركات التي تؤسسها أو تشترك في تأسيسها الدولة..... 140
- ثانياً: الشركات التجارية..... 141
- ثالثاً: الشركات التي تتخذ الشكل التجاري وإن كان موضوعها عملاً مدنياً..... 143
- المبحث الثاني: الآثار المترتبة على اكتساب صفة التاجر..... 145
- المطلب الأول: الالتزامات بمسك الدفاتر التجارية..... 146
- أولاً: أهمية الدفاتر التجارية..... 146
- ثانياً: الدفاتر التجارية التي يستخدمها التاجر..... 149
- 1- الدفاتر التجارية الإلزامية للتاجر..... 149
- 2- الدفاتر الاختيارية غير الإلزامية للتاجر..... 155
- ثالثاً: كيفية تنظيم الدفاتر التجارية..... 158
- رابعاً: المدة التي يتوجب خلالها الاحتفاظ بالدفاتر التجارية..... 160
- خامساً: الاطلاع على الدفاتر التجارية..... 162
- سادساً: استخدام الدفاتر التجارية في الإثبات..... 165
- 1- استخدام التاجر دفاتره التجارية في الإثبات ضد خصمه التاجر..... 165
- 2- استخدام الدفاتر التجارية من قبل التاجر في الإثبات ضد خصمه غير التاجر..... 169
- 3- استخدام الدفاتر التجارية ضد صاحبها التاجر..... 171
- المطلب الثاني: اتخاذ الاسم التجاري..... 173
- أولاً: مفهوم الاسم التجاري وأهميته..... 174

- 1- الاسم التجاري للتاجر الطبيعي..... 175
- 2- الاسم التجاري للشركات التجارية..... 179
- ثانياً: التمييز بين الاسم التجاري والعلامة التجارية..... 190
- ثالثاً: أحكام التصرف بالاسم التجاري..... 192
- رابعاً: الحماية القانونية للاسم التجاري..... 197
- المطلب الثالث: التسجيل في السجل التجاري..... 199
- أولاً: أهمية التسجيل في السجل التجاري..... 200
- ثانياً: الجهة المسؤولة عن السجل التجاري..... 202
- ثالثاً: الأشخاص الخاضعون للتسجيل في السجل التجاري..... 204
- رابعاً: البيانات التي يتضمنها طلب التسجيل في السجل التجاري..... 206
- خامساً: رفض تسجيل البيانات في السجل التجاري..... 211
- سادساً: الشطب من السجل التجاري..... 212
- سابعاً: الجزاءات التي تترتب على عدم التسجيل في السجل التجاري..... 213
- المطلب الرابع: المنافسة غير المشروعة..... 217
- أولاً: مفهوم المنافسة غير المشروعة..... 218
- ثانياً: شروط دعوى المنافسة غير المشروعة..... 220
- 1- الخطأ..... 221
- 2- الضرر..... 227
- 3- علاقة السببية..... 229
- ثالثاً: الآثار التي تترتب على توافر شروط المنافسة غير المشروعة..... 230
- المطلب الخامس: الانتساب إلى غرفة التجارة والصناعة..... 232
- الفصل الثاني: المتجر..... 235
- المبحث الأول: مفهوم المتجر وطبيعته القانونية وخصائصه..... 236
- المطلب الأول: مفهوم المتجر..... 236
- المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للمتجر..... 239
- المطلب الثالث: خصائص المتجر..... 242
- أولاً: المتجر مال منقول..... 242
- ثانياً: المتجر مال منقول معنوي..... 243
- ثالثاً: الصفة التجارية للمتجر..... 244
- المبحث الثاني: العناصر التي يتكون منها المتجر..... 245

- المطلب الأول: العناصر المادية للمتجر..... 246
- أولاً: البضائع..... 246
- ثانياً: الأثاث التجاري..... 247
- ثالثاً: الآلات الصناعية..... 248
- المطلب الثاني: العناصر غير المادية للمتجر..... 249
- أولاً: العملاء أو زبائن المتجر..... 250
- ثانياً: الاسم التجاري..... 251
- ثالثاً: حق الإيجار..... 252
- رابعاً: العلامات التجارية..... 253
- خامساً: براءات الاختراع..... 254
- سادساً: التراخيص..... 256
- سابعاً: الرسوم والنماذج..... 257
- ثامناً: شعار المتجر..... 258
- المبحث الثالث: التصرفات القانونية التي ترد على المتجر..... 260
- المطلب الأول: عقد بيع المتجر..... 260
- أولاً: إبرام عقد بيع المحل التجاري وإثباته..... 261
- ثانياً: محل عقد بيع المتجر..... 262
- ثالثاً: إشهار عقد بيع المتجر..... 265
- رابعاً: ضمانات البائع على المتجر..... 267
- 1- امتياز بائع المتجر إلى العناصر المكونة للمتجر..... 267
- 2- حق بائع المتجر في فسخ عقد البيع..... 269
- خامساً: الضمانات المقررة لدائني بائع المتجر..... 271
- المطلب الثاني: إيجار المتجر..... 274
- أولاً: مفهوم عقد إيجار المتجر..... 275
- ثانياً: واجبات وحقوق المستأجر..... 277
- ثالثاً: حقوق دائني المتجر..... 279
- المطلب الثالث: رهن المتجر..... 281
- أولاً: شروط رهن المتجر..... 282
- ثانياً: محل الرهن..... 284
- ثالثاً: أثر الرهن..... 285
- المصادر والمراجع..... 291